سابعا : التغير الاجتماعى فى محافظة أسوان كنموذج(*) لأثر التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية .

يتحدد موضوع هذه الدراسة فى محاولة توضيح أثر التخطيط فى مستواه الإقليمى (والذى اصطلح على تسميته بالتخطيط الإقليمى) على التنمية الاجتماعية فى محافظة أسوان الذى شهدت أول تجربة للتخطيط الإقليمى فى مصر .

وهنا نأتى إلى صياغة **مشكلة البحث** التى يبدو عليها أنها مشكلة فعلا ، فالعنوان الأساسى لا يعنى بالنسبة لنا أو لا يعطينا أية دلالات موضوعية عن مشكلة البحث ، بينما نجد العنوان الفرعى Subtitle هو الذى يمكن أن يشير إلى موضوع البحث ، ونقصد بذلك : « أثر التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية » وذلك باعتبار أن التخطيط الإقليمى **متغير مستقل** وأن التنمية الاجتماعية متغير تابع . ويتبقى بعد ذلك تحديد المجال الجغرافى للبحث . وبالتالى فان الصياغة العملية لمشكلة البحث يمكن أن تكون : « أثر التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية فى محافظة أسوان » ، أو أن تكون « **أثر التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية : دراسة تطبيقية للتغير الاجتماعى فى المجتمع الأسوانى** » وإن كنا نفضل الصياغة الأولى حيث أنها تعكس لنا ماذا تريد الدراسة أن تحققه .

(*) قدم هذه الدراسة الباحث / محمود فهمى الكردى للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب / جامعة القاهرة فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور أحمد الخشاب رئيس قسم الاجتماع بالكلية ، وإشترك فى مناقشتها الأستاذ الدكتور حسن شحاته سعفان رئيس قسم الاجتماع بكلية البنات الاسلامية / جامعة الأزهر ، والأستاذ الدكتور محمد صبحى عبد الحكيم رئيس قسم الجغرافيا بكلية الآداب / جامعة القاهرة .

وفيما يتعلق بنوع الدراسة فإنها تعد من الدراسات التى لم يتبن أية إتجاهات نظرية ، أو بمعنى أكثر تحديدا فإن القائم بهذه الدراسة لم يحدد لامنذ البداية ، ولا فى النهاية رؤية نظرية يلتزم بها ، أو يفسر بها نتائج بحثه ، ومن هنا فإننا نطلق على مثل هذا النوع من الدراسات بالدراسات الامبيريقية Emperical Studies .

ولقد حدد الباحث الهدف الرئيسى للدراسة ، فى ٣ نقاط أساسية ، وذلك على النحو التالى :

١ — محاولة دراسة الأثر الذى يمكنه أن يتركه التخطيط الإقليمى على مظاهر التنمية الاجتماعية فى المجتمع موضوع التخطيط ، وما يستتبع ذلك من حدوث تغييرات اجتماعية تصيب ذلك المجتمع .

٢ — محاولة القياس الكمى لمدى التطور فى مجال الخدمات الاجتماعية (كمؤشر للتنمية الاجتماعية) خلال فترة زمنية قامت أثناءها تجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان .

٣ — وضع إطار تحليلى نقدى لتجربة التخطيط الإقليمى من ناحية درجة تأثيرها على مظاهر التنمية فى المجتمع الأسوانى ، والمآخذ والملاحظات التى يمكن أن نخرج بها من دراسة التجربة .

ولتوضيح ما هو المقصود بالتخطيط الإقليمى Regional Planning قبل عرضنا لبقية محتويات هذه الدراسة نشير إلى أنه يعد مستوى من مستويات التخطيط يعتمد أساساً على معالجة ظاهرتين رئيسيتين تتمثل الأولى فى النمو غير المتكافىء بين مختلف مناطق الدولة ، فتكون هناك مناطق فقيرة (ذات متوسط دخل للفرد أعلى من المستوى القومى) ومناطق غنية (ذات متوسط دخل أقل من المستوى القومى) ، وتتعلق الظاهرة الثانية فى إتجاه النشاط الإنتاجى نحو التركز فى المناطق الأكثر نمواً ، والأكثر جذبا للهجرة ، وبخاصة هجرة العمل ، وهذا بالضرورة يؤدى إلى وجود هوة

بين المناطق الأكثر نمواً ، والمناطق المتخلفة أو الأقل نموا . ومن هنا فلابد أن يهتم التخطيط الإقليمى ويضمن توزيعا رشيداً للنشاط الاقتصادى على مختلف الأقاليم . والإقليم بالمعنى التخطيطى ليس إقليما إدارياً ، إنما هو منطقة واسعة نسبياً لها من الموارد ما يسمح بتوطين بعض الأنشطة الاقتصادية وتنميتها بحيث تصبح العمود الفقرى لعملية التنمية الإقليمية .

ولتحقيق هذه الأهداف فقد قسم الباحث دراسته إلى بابين يتضمنان تسعة فصول . أما الباب الأول فقد تناول موضوع « التخطيط للتنمية والتغير الاجتماعى ، وإنقسم الى ٣ فصول :

— خصص الأول منها لتحديد المفهومات ، وأسسها النظرية ، حيث تبلورت فى خمسة هى التخطيط ، والتخطيط الإقليمى ، والتنمية ، والتنمية الاجتماعية ، والتغير الاجتماعى .

— بينما يناقش الفصل الثانى مسألة التخطيط للتنمية الاجتماعية الإقليمية وإطاره السسيولوجى ؛ وذلك من خلال التصور العام لسسيولوجية التخطيط والتنمية ، والتعرض لموضوع علم الاجتماع الإقليمى باعتباره مدخلا لسسيولوجية التخطيط الإقليمى ، ومناقشة بعض نظريات التنمية الأقليمية وتطبيقاتها التكنيكية فى مجال التنمية الاجتماعية ، ثم التعرف على المعوقات السسيواقتصادية أى الاجتماعية — الاقتصادية التى تجابه عملية التنمية الاجتماعية الإقليمية .

— وفى الفصل الثالث والأخير من هذا الباب يناقش الباحث تجارب بعض الدول فى التخطيط الإقليمى ، حيث يتناول تجربة « وادى التينسى » فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتجربة منطقة « سيليزيا الشمالية » ببولندا ، ثم تجربة التخطيط الاقليمى فى الجزء الجنوبى من إيطاليا ، بحيث ينتهى هذا الفصل بتحليل مقارن للتجارب الثلاث .

وأما الباب الثانى فقد ناقش « فعالية التخطيط الإقليمى فى التنمية الاجتماعية بمحافظة أسوان » حيث اشتمل على ستة فصول :

– تعرض الفصل الرابع لموضوع التخطيط الإقليمى فى أسوان ، حيث تناوله من خلال الهيكل الاجتماعى – الاقتصادى للمجتمع الأسوانى ؛ وإلقاء نظرة عامة على مشروع التخطيط الإقليمى للمحافظة ، ثم تحديد آثار المشروع فى مجال التنمية الاقليمية للمحافظة من واقع نشراته وتقاريره الرسمية .

– وعالج الفصل الخامس خطة الدراسة الميدانية وإجراءاتها ، وذلك عن طريق تحديد مشكلة الدراسة، وصوغ فروضها الأساسية ، وتوضيح المنهج ، والأداة المستخدمة فى الدراسة .

– ويعرض الفصل السادس للوضعية الحالية للخدمات الاجتماعية فى المجتمع الأسوانى ، وذلك من خلال التطور الكمى فى حجم الخدمات الاجتماعية خلال فترة إتباع أسلوب التخطيط (ويمثل ذلك إختبار للفرض الأول) وكذلك فى ضوء مدى تحقيق التوازن فى توزيع الخدمات الاجتماعية بين أجزاء الاقليم الأسوانى (وفى ذلك إختبار للفرض الثانى) .

– ويناقش الفصل السابع قياس محددات الإستفادة من الخدمات الاجتماعية فى محافظة أسوان ، وذلك عن طريق تحديد درجة ونوعية التناسب بين المتغيرات المتعلقة بالمستفيدين من الخدمات الاجتماعية ، والأخرى المتصلة بكيفية الإستفادة منها . ويتم ذلك عن طريق توضيح عدد من الإرتباطات داخل كل خدمة من جهة ، وبين الخدمات بعضها البعض من جهة أخرى (ويمثل ذلك إختبار للفرض الثالث) .

– ويتناول الفصل الثامن قياس فعالية التخطيط الإقليمى فى تحقيق التقدم النسبى لمحافظة أسوان فى مجال التطور الكمى للخدمات الاجتماعية . وذلك من خلال قياس التطور الكمى للخدمات الاجتماعية فى محافظة أسوان بمقارنته بمثيله على مستوى الجمهورية (من ٦١/٦٠ – ٧٠/٦٩) وفى ضوء تحديد وضع محافظة أسوان من حيث التقدم النسبى لها فى بعض المتغيرات الاجتماعية ،

والاقتصادية وعن طريق قياس فعالية التخطيط الإقليمى فى إحراز تقدم نسبى فى مجال التطور الكمى للخدمات الاجتماعية فى أسوان (وفى ذلك إختبار للفرض الرابع) .

وقد إنفرد **الفصل التاسع والأخير** بعرض نتائج الدراسة ، ومناقشتها وذلك عن طريق الخروج بمجموعة من الإستخلاصات والإستنتاجات ، ثم وضع إطار بالمقترحات والتوصيات .

هذا عن محتويات الدراسة ، أما عن الإجراءات المنهجية فيمكننا القول أنه إذا كانت الدراسة قد حددت أهدافها بهذه الصورة التى عرضنا لها ، فإن ترجمة هذه الأهداف إلى واقع يمكن قياسه وإختباره من خلال صياغة الفروض التى تعين الباحث على ذلك . **حيث نجده قد صاغ أربعة فروض ؛ وذلك على النحو التالى :**

الفرض الأول : « أن الوضعية الحالية للخدمات الاجتماعية فى المجتمع الأسوانى تعكس تطوراً كمياً فى حجم هذه الخدمات ، نتيجة إدخال عنصر التخطيط (القومى ، والإقليمى) إلى ذلك المجتمع ، خلال فترة زمنية تكون قد واكبت نمو ذلك العنصر » .

الفرض الثانى : « أن التطور المفترض فى حجم الخدمات الاجتماعية بالإقليم لم يحدث بطريقة متوازنة بين أجزائه (مدن ، وقرى) وذلك خلال فترة زمنية تخللها وجود مشروع التخطيط الإقليمى » .

الفرض الثالث : « أن هناك تناسباً طردياً بين الأحوال التعليمية ، والعملية والمهنية ، ومتوسط الدخل الشهرى لأسرة المستفيد من الخدمات الاجتماعية المتاحة فى المجتمع الأسوانى ، وبين كيفية تناول المستفيد للخدمة ، ومدى إستفادته منها من ناحية ، ونوعية المشكلات التى يجدها تتعارض مع إستفادته من الخدمة ، ومقترحاته من ناحية أخرى » .

الفرض الرابع : أن محافظة أسوان يمكن إعتبارها بوضعها الحالى – ونتيجة أخذها بإسلوب التخطيط الإقليمى – واقعة بين المحافظات المتقدمة نسبياً (على مستوى الجمهورية) وتحتل القمة من حيث الأهمية النسبية (على مستوى محافظات الوجه القبلى).

تلك هى الفروض الأربعة التى تحاول الدراسة إختبارها أما من خلال الدراسة الميدانية التى قام بها الباحث فى المجتمع الأسوانى ، أو من خلال الإحصاءات المتاحة عن المجتمع موضوع الدراسة ، وفيما يتعلق بالمنهج فقد إستخدم الباحث المنهج المقارن Gomparative Method والمنهج الإحصائى Statistical Method

وإذ تتبعنا تلك الدراسة نجد أنهـا قد إستخدمت الاتجاه الوصفى Descriptive Approach لوصف وتحليل التنمية الاجتماعية الحادثة فى المجتمع الأسوانى نتيجة الأخذ بإسلوب التحطيط الإقليمى ، أما عن إستخدام الباحث المنهج الإحصائى فنحن نعتقد أن الإحصاء ليس منهجاً بل هو وسيلة إستخدمها الباحث لعقد مجموعة من الإرتباطات الناتجة عن تطبيق أداة الدراسة فى مجتمع البحث .

أما عن **أداة الدراسة** فقد تحددت فى إستمارة المقابلة Interviewing Schedule ، وقد مرت هذه الأداة بعدة مراحل حتى وصلت إلى الصياغة النهائية ، ويمكن تحديد هذه المراحل ، **وذلك على النحو التالى :**

١ – تحديد البيانات المطلوب جمعها ، والتى يمكن على أساسها النزول إلى ميدان الدراسة .

٢ – الزيارات الإستطلاعية لمجتمع الدراسة ، وكان الهدف منها التعرف على الشكل الواقعى للمجتمع من ناحية الخدمات المتاحة ، والمشكلات التى تكتنفها ، وطرق مواجهتها ، وذلك لكى تكون لدى الباحث القائم بهذه الدراسة فكرة واضحة عن مجتمع الدراسة عند تصميم إستمارة البحث .

٣ ـ **الإختبار القبلى لإستمارة البحث** : ولقد قام الباحث بعد ذلك بإعداد إستمارة أولية لإكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل إستخدامها فى البحث كأداة لجمع بياناته . وقد إختار الباحث عينة عشوائية من بين المستفيدين من الخدمات الاجتماعية بمحافظة أسوان قدر عددهم بخمسين أسرة (وحدة العينة فى هذه الدراسة هى الأسرة ممثلة فى رب الأسرة) من الحضر والريف بنسبة ١ : ٢ ممثلة بذلك للتركيب الواقعى للسكان فى هذه المحافظة ، وعلى ذلك فقد خص النمط الحضرى بالمجتمع ١٧ إستمارة مقابلة فى بعض الأحياء بمدينة أسوان ، وخص النمط الريفى ٣٣ استمارة مقابلة طبقت فى قرية « أبو الريش قبلى » وهى منطقة ريفية تتبع إدارياً مركز أسوان ، **ولقد كان الهدف من هذا الإختبار ما يلى :**

(أ) **التأكد من مدى صدق وثبات البيانات التى يمكن الحصول عليها** ، فالإختبار القبلى يكشف عن مدى صدق البيانات التى تستطيع قياس التغير المطلوب ، كذلك يعمل على تقديم صورة ثابتة لنفس الأشياء إذا تكررت عملية القياس .

(ب) **الحصول على أسئلة مقفولة النهاية** وذلك عن طريق وضع أسئلة فى هذا الإختبار مفتوحة Open-Ended ثم تعديلها بعد الإختبار .

(جـ) **الكشف عن مدى صلاحية اللغة التى صيغت بها الإستمارة** فقد صاغ الباحث إستمارة هذا الإختبار باللغة العربية السهلة البعيدة عن التعقيد ، وكانت وجهة نظره فى ذلك أنه ما دام هو نفسه الذى سيملء هذه الإستمارة فلا مانع من أن تكتب بنفس اللغة التى تكتب بها هذه الدراسة العلمية .

(د) **التعرف على مدى الإتساق الداخلى فى بنودها** عن طريق تعديل بعض الأسئلة ، وأولوية أسئلة معينة على أسئلة أخرى .

٤ ـ **الإستمارة فى صورتها النهائية** بدأ الباحث بعد ذلك صياغة إستمارة

المقابلة فى صورتها النهائية تو طئة لتطبيقها فى مجتمع الدراسة ، ولقد تضمنت الإستمارة ستة بنود تشتمل على ٨٥ سؤالا تعالج الجوانب المختلفة للدراسة . ففى **البند الأول** وردت أسئلة تتناول البيانات العامة عن المستفيد من الخدمة (من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية) ، **والبند الثانى** عن التحليل الكيفى للخدمة التعليمية ، والبند الثالث عن التحليل الكيفى للخدمة الصحية ، **والبند الرابع** عن التحليل الكيفى للخدمة الإسكانية ، **والبند الخامس** عن التحليل الكيفى لخدمة النقل والمواصلات ، **والبند السادس والأخير** عن التحليل الكيفى للخدمة الترفيهية .

بحيث نجد أن الباحث قد تناول كل خدمة من الخدمات الخمس بتقسيمها إلى **قسمين رئيسين** ، **يهتم الأول** بتوضيح الكيفية التى يتناول بها المبحوث الخدمة ومدى إستفادته منها ؛ **بينما يتعلق القسم الثانى** بتحديد المشكلات التى يجدها المبحوث تتعارض مع إستفادته من الخدمة ، ومقترحاته لعلاجها .

وبعد مرور شهر تقريباً من إجراء الإختبار القبلى قام الباحث خلاله بمراجعة الإستمارات التى جمعت من خلالها بيانات ذلك الاختبار ؛ وتمت خلاله أيضاً إعادة طبع إستمارات البحث بعد إجراء التعديلات التى أسفر عنها هذا الاختبار.

ولقد تحدد **المجال الجغرافى** للبحث فى محافظة أسوان ، ولأن — الباحث بإمكانياته الفردية لن يستطيع مسح المحافظة كلها بريفها وحضرها ، فإنه قد إختار عينة تمثل النمطين الأساسيين اللذين تنقسم إليها المحافظة وهما الريف ، والحضر .

أما فيما يتعلق بالمجال البشرى للبحث فقد كان عدد الأسر طبقاً لتعداد السكان ١٩٦٦ الذى بلغ ١١٦٫١٥٢ أسرة موزعة بين ريف وحضر محافظة أسوان ، وعلى ذلك فقد كانت العينة التى يجب أن تمثل المجتمع

فى هذه الدراسة تمثيلا إحصائياً سليماً تبلغ ٤٦٥٠ أسرة تقريباً ، وذلك إذا – إعتبرنا أن العينة تمثل ٤ ٪ من المجتمع الأصلى الذى يبلغ ١١٦ ألف أسرة ، وذلك باعتبار أن الأسرة فى ذلك البحث هى وحدة العينة . ولما كان الباحث القائم بهذه الدراسة شخص مفرد ، لايقدر بإمكانياته المادية ؛ والزمنية المحدودة أن يعالج تلك الدراسة بالإعتماد على هذه العينة الكبيرة نسبياً فإنه عمد إلى تخفيض حجم العينة تخفيضاً قد يبدو كبيراً من الناحية الإحصائية إذ وصلت إلى ٥٠ر من إجمالى عدد الأسر بالمحافظة ، فبلغ إجمالى حجمها ٥٠٠ أسرة من محافظة أسوان (ريف وحضر) خص الريف ٣٣٠ أسرة ، والحضر ١٧٠ أسرة .

ولقد إختار الباحث مدينة أسوان لكى تمثل النمط الحضرى ، وبعض قرى كوم أمبو ، ونصر لكى تمثل النمط الريفى .

ونلاحظ فى هذه الدراسة أنها لم تعتمد إعتماداً كليا على إستمارة المقابلة لإختبار فروض الدراسة الأربعة ، ولكنها – أى الدراسة – إعتمدت على السلاسل الزمنية فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ والخاصة بالتطور الكمى للخدمات الاجتماعية (التعليم ، والصحة ، والإسكان ، والنقل والمواصلات ، والخدمة الترفيهية) فى محافظة أسوان . وهذه هى المتغيرات التى يركز عليها الفرض الأول ، كذلك نجد أن الباحث قد إعتمد بالإضافة إلى ذلك على الاحصاءات الخاصة بتطور توزيع الخـــدمات : التعليمية والصحية ، والإسكانية ، والنقل والمواصلات ، والخدمة الترفيهية فى كل من ريف وحضر محافظة أسوان بالنسبة لعدد السكان سنة ٦٦ / ١٩٦٧ وذلك لإختبار الفرض الثانى الذى ينادى بأنه لم يحدث توازن بين ريف وحضر أسوان فى توزيع الخدمات الاجتماعية . وأخيراً فقد إعتمد الباحث على التطور الكمى لحجم الخدمات الاجتماعية فى محافظة أسوان ، ومقارنته بمثيله على مستوى الجمهورية وذلك لإختبار الفرض الرابع . معنى ذلك أن الباحث لم يعتمد على إستمارة المقابلة إلا لتحقيق فرض واحد فقط من فروض الدراسة

والمتمثل فى الفرض الثالث الذى يحاول قياس محددات الإستفادة من الخدمات الاجتماعية فى محافظة أسوان . بمعنى آخر . . هل ترتبط إستفادة أفراد المجتمع من الخدمات الاجتماعية بأحوالهم التعليمية ، والمادية ، والمهنية ؟

وفى ذلك الصدد ، وقبل أن نعرض لنتائج تلك الدراسة ، فأننا نؤكد على نقطة هامة تتعلق بالادعاء الزائف بحتمية وجود العمل الميدانى Field Study فى كل دراسة أو بحث اجتماعى . إن ذلك أمر غير مقبول وغير حتمى بالمرة . فقد تقوم الدراسة ، وتحاول تحقيق أهدافها من خلال فرض أو فرضين يمكن التحقق منهما باستخدام السلاسل الزمنية ، والاحصاءات المتاحة ، أو التحليل التاريخى ، أو تحليل المضمون . وذلك كما رأينا فى تلك الدراسة الراهنة التى صاغت أربعة فروض ، ولم تعتمد على الدراسة الميدانية إلا لإختبار فرض واحد فقط ، بينما ركزت على الاحصاءات والسلاسل الزمنية لتحقيق أو لإختبار الفروض الثلاثة الباقية.

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة فيمكن عرضها من خلال ثلاث نقاط أساسية ، وذلك على النحو التالى :

١ ــ نتائج خاصة بالوضعية الحالية للخدمات الاجتماعية فى المجتمع الأسوانى :

ــ أن هناك زيادة مستمرة وواضحة فى حجم الخدمات التعليمية ، فهناك زيادة فى عدد المستجدين إلى عدد الملتزمين فى التعليم الابتدائى فى الفترة من ١٩٦١/٦٠ ــ ١٩٦٧/٦٦ وهى الفترة التى شملت الخطة الخمسية الأولى ، كما أن هناك زيادة ملحوظة فى إجمالى أعداد المدرسين والتلاميذ فى مراحل التعليم المختلفة .

ــ أن هناك إرتفاعاً فى معدل الزيادة السنوية لعدد الوحدات الصحية بالمحافظة بين سنتى ١٩٦٤/٦٣ ــ ١٩٦٧/٦٦ ، كما أن هناك زيادة فى عدد الأسرة بالمستشفيات بمقارنتها بالنمو فى عدد السكان بالمحافظة . إذ أن عدد

السكان للسرير قد إنخفض من ٨٢١ إلى ٦٠٠ فرد فى سنتى ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٧٦/٦٦ .

ـ أن معدل الزيادة فى المبانى بالمحافظة قد إرتفع بين سنتى ١٩٦١/٦٠ ، ١٩٦٧/٦٦ بنسبة ٥١,٣٪ ، وبلغ معدل النمو فى عدد الوحدات السكنية ٣٤,٣٪ فى نفس الفترة مما أدى إلى إنخفاض فى معدل الأفراد فى الوحدة السكنية من ٥ إلى ٤ أفراد .

ـ أن معدل الزيادة فى عدد الرخص السارية بين سنتى ٦٢ / ١٩٦٣ ، ١٩٦٩/٦٨ قد بلغ ٥٠,٨٪ ، كما أن هناك نموا فى معدل الرحلات بالطائرات ، وعدد ركابها ، وحجم بضائعها ، وحجم الطرود البريدية التى تنقلها ، وذلك فى الفترة بين السنوات ٦٠ ، ٦٤ ، ١٩٦٧ .

ـ أن معدل النمو بالنسبة لأجهزة الراديو قد بلغ ١٨٨٪ بين سنتى ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٩/٦٨ ، بلغت الزيادة فى معدل النمو لأجهزة التلفزيون ١٤٧٪ ، وزيادة فى عـــدد دور السينما بلغت ١٠٠٪ فى نفس تلك الفترة ، كما أن هناك نموا فى عدد النوادى ، والمقاهى ومراكز الاستعلامات بلغ ١٢٥٪ ، ٣٢,٩٪ ، ٦٠٪ على التوالى بين سنتى ١٩٦٤/٦٣ـ١٩٦٩/٦٨ :

أما عن العوامل المسببة لهذا التطور الكمى فى حجم الخدمات الاجتماعية المتاحة لأفراد المجتمع الأسوانى ، فيمكن إيجازها فى النقاط الأساسية التالية :

ـ زيادة المخصص لميزانية هذه الخدمات ، ونسبتها لإجمالى الميزانية على مستوى الجمهورية ، وفى كل محافظاتها .

ـ إهتمام المحافظة بتوفير أكبر قدر من الخدمات لأفراد المجتمع .

ـ فعالية أسلوب التخطيط القومى فى إحداث ذلك النمو الكمى عن طريق ـ إعطاء محافظة أسوان وزناً أكبر عند توزيع مخصص استثمارات الخطة الخمسية الأولى .

خلاصة القول فيما يتعلق بالوضعية الحالية للخدمات الإجتماعية فى

المجتمع الأسوانى فإنها تعكس تطوراً كميا فى حجم هذه الخدمات نتيجة إدخال عنصر التخطيط إلى ذلك المجتمع ، **وفى ذلك تحقيق للفرض الأول من فروض الدراسة .**

٢ – نتائج خاصة بالتوزان بين الريف والحضر فيما يتعلق بتطور الخدمات الاجتماعية فى المجتمع الأسوانى أثناء تجربة التخطيط الأقليمى فى المجتمع .

تتركز هذه النتائج فى أن التطور الذى تم فى كم الخدمات الاجتماعية كما عرضنا له لم يحدث بطريقة متوازنة بين أجزاءه (حضر وريف) . اذ ان توزيعها لم يكن عادلا بين النمطين الحضرى والريفى لمحافظة أسوان من واقع المجال الجغرافى لعينة الدراسة ، والمجال البشرى لتعداد السكان فى هذين النمطين وذلك فى سنة ١٩٦٧/٦٦ ، ولم يكن لمشروع التخطيط الإقليمى الذى كان قد ظهر إلى حيز الوجود قبل ذلك بثلاث سنوات ، أو للخطة العامة للدولة ، أو لأى عامل آخر . أى أثر فى تحقيق هذا التوازن. **وفى ذلك تحقيق للفرض الثانى من فروض الدراسة .**

٣ – نتائج خاصة بمحددات الإستفادة من الخدمات الاجتماعية المتاحة فى المجتمع الأسوانى .

ومصدر هذه النتائج هى الدراسة الميدانية أساساً وذلك عن طريق إستمارة المقابلة التى صممها الباحث ووجهها إلى ٥٠٠ من أرباب الأسر فى كل من حضر ، وريف أسوان : والتى ناقشت أساساً حجم الإستفادة من الخدمات – المتاحة ، والمشكلات التى يصادفها الفرد فى الإقليم فى سبيل تلقيها ومقترحاته لعلاجها . ولقد أكدت لنا النتائج أن الأحوال التعليمية ، والعملية ، والمهنية ، ومتوسط الدخل الشهرى للأسرة هى من محددات الإستفادة من الخدمات الإجتماعية المتاحة فى المجتمع الأسوانى . إذ أن درجة الاستفادة من هذه الخدمات محددة سلفاً بطبيعة تلك الأحوال والظروف . **ومعنى ذلك أن الفرض الثالث من فروض الدراسة قد تحقق .**

فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بإختبار الفرض الرابع ، فيمكن الإشارة إلى النقاط التالية :

– أن متوسط نسبة ميزانية الخدمات إلى إجمالى الميزانية فى محافظة أسوان خلال فترة السنوات السبع ١٩٦٤/٦٣ – ١٩٧٠/٦٩ وهى سنوات التخطيط الإقليمى يبلغ ضعف مثيله تقريباً على مستوى الجمهورية فى نفس هاتين الفترتين .

– أن متوسط معدل نصيب الفرد من ميزانية الخدمات فى محافظة أسوان خلال فترة السنوات العشر (١٩٦١/٦٠ – ١٩٧٠/٦٩) أو فى فترة السنوات السبع (٦٣ / ١٩٦٤ – ٦٩ / ١٩٧٠) وهى سنوات التخطيط الإقليمى يبلغ أقل من نصف مثيله تقريباً على مستوى الجمهورية فى نفس هاتين الفترتين .

– أن لمحافظة أسوان وضعا متميزا بالنسبة لبقية محافظات الجمهورية فى إجمالها من ناحية ، وبالنسبة لمحافظة التقدم النسبى من ناحية أخرى سواء كان ذلك فى مجال السكان أو قطاعات الزراعة ، أو الإيرادات والنفقات ، أو الخدمات الاجتماعية .

– أن لمحافظة أسوان وضعا متميزا للخدمات الإسكانية ، والصحية ، وخدمة الضمان الاجتماعى ، والعكس صحيح بالنسبة للخدمة التعليمية .

ويمكن القول أن محافظة أسوان واقعة بين المحافظات المتقدمة على مستوى الجمهورية ، وتحتل القمة من حيث الأهمية النسبية على مستوى محافظات الوجه القبلى ، وذلك من حيث بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يرجع ذلك إلى إسلوب التخطيط الاقليمى الذى إتبعته محافظه أسوان منذ سبع سنوات ، وإنما هناك مجموعة أخرى من العوامل التى أعطت لأسوان هذا الوضع المتميز تتركز فى مشروع السد العالى ،

وحجم المخصص لمحافظة أسوان من إستثمارات الخطة الخمسية الأولى، والذى بلغ ٦ر١٢ ٪ من إجمالى المخصص للمحافظات .

وقد خرج الباحث فى النهاية بنموذج تصورى لتحليل وتفسير التغير الاجتماعى فى أسوان فى الفترة من ١٩٦١/٦٠–١٩٧٠/٦٩ **وقد قسم الباحث هذا التغير إلى قسمين الأول بنائى، والثانى وظيفى . وفيما يتعلق بالتغير البنائى** فإن العوامل التى أدت إليه يمكن إرجاعها إلى مشروع السد العالى وماصاحبه من هجرة العمال للعمل فيه، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى التى ترتبت عليه ، ولقد تبع زيادة حجم العمالة ظاهرة البطالة ، كذلك أثر فى الهيكل السكانى للمجتمع الأسوانى عامل التهجير لأهالى النوبة فى قراهم الجديدة بأسوان حيث تكيف بعضهم فى تلك القرى الجديدة ، بينما لم يتكيف البعض الآخر .

أما التغير الوظيفى فيمكن إرجاع عوامله إلى حجم المخصص لمحافظة أسوان من إستثمارات الخطة الخمسية الأولى، وإرتفاع معدل نصيب الفرد منها ؛ بالإضافة إلى المشروعات سواء مشروعات التنمية الصناعية ؛ أو إستصلاح وإستزراع الأراضى .

وفيما يتعلق بنتائج هذه الدراسة فإن الباحث كما نفهم من محتويات البحث أراد أن يقول لنا فى النهاية أن التخطيط الإقليمى لم يحدث أثرا فى تنمية المجتمع الأسوانى ، وإنما كل ما حدث فى المجتمع مجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية كان مصدرها الأساسى مشروع السد العالى **وما تبعه من** : مجموعة من المشروعات الصناعية، هجرة العمال من مختلف محافظات الجمهورية للعمل بهذا المشروع ، تهجير أهالى النوبة إلى موطنهم الجديد فى النوبة الجديدة .

وإذا كانت هناك تغيرات أخرى تذكر فإنما يرجع ذلك أيضاً إلى زيادة

المخصص سواء من حيث الخدمات ، أو الإنتاج إلى محافظة أسوان فى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ .

وهنا نعود للتساؤل الخاص بصياغة مشكلة البحث لنقول : **لماذا لاتكون صياغة مشكلة البحث : « العوامل المؤثرة على التغير الاجتماعى فى المجتمع الأسوانى»** وبالتالى فإن إختيار مشكلة البحث سوف تعفى الباحث من الإستطراد الذى جاء بالإطار النظرى للدراسة والخاص بالتخطيط ، والتخطيط والتنمية الإقليمية وإطارها السسيولوجى ، ونظريات التنمية وتطبيقاتها التكنيكية فى مجال التنمية الاجتماعية .

ولكننا نعود مرة أخرى لنقول : **وما يدرى الباحث القائم بهذه الدراسة أنه سيصل لامحالة إلى هذة النتيجة .**

وقبل أن أختم تحليلى النقدى لهذه الدراسة أؤكد على نقطة هامة تشير إلى أنه إذا كانت نتائج البحث لاتدعم فرضاً أو فرضين من فروض الدراسة التى صاغها الباحث. فان هذا لا يعنى فشل الدراسة فى تحقيق بعض أهدافها: بل إن عدم تحقيق الفرض يعد نتيجة من النتائج التى توصل إليها القائم بالدراسة.

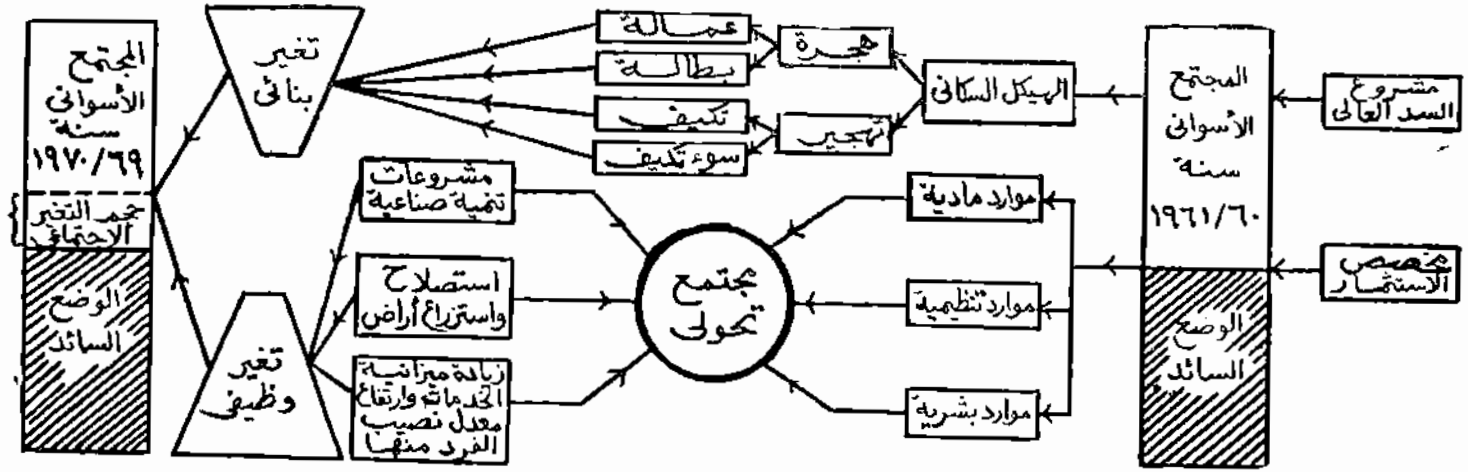

نموذج تصورى يحدد طبيعة التغير الاجتماعى فى المجتمع الأسوانى